

العنوان:

تخطيط المسار الوظيفي كأحد أدوات جودة الإدارة وتحقيق أهداف المنظمة :
ورقة عمل

المصدر:

الإدارة - مصر

المؤلف الرئيسي:

بكري، عماد نور الدين

المجلد/العدد:

مج 44,45, ع 1,2

محكمة:

لا

التاريخ الميلادي:

2006

الشهر:

أكتوبر

الصفحات:

36 - 40

رقم MD:

159553

نوع المحتوى:

بحوث ومقالات

قواعد المعلومات:

EcoLink

مواضيع:

ضبط الجودة، القطاع العام، النظم الادارية، التنظيم الاداري، توصيف الوظائف،
تنمية الموارد البشرية، برامج التدريب، الكفايات الادارية، الرضا الوظيفي، ضغوط
العمل، تقويم الأداء

رابط:

<http://search.mandumah.com/Record/159553>

تخطيط المسار الوظيفي كأحد أدوات جودة الإدارة وتحقيق أهداف المنظمة

يمثل العنصر البشري أهم مدخلات النظام الانتاجي والخدمي وأعظم القوى المؤثرة في تحديد هوية المنظمة ورسم معالم مستقبلها، ويعتبر من أهم مواردها. وتحقيق ميزة تنافسية من خلال الموارد البشرية يعنى أن تكون هذه الموارد البشرية أكثر مهارة، وكفاءة، وقدرة، ومعرفة، والتزاما، وذلك من خلال برامج التنمية البشرية وتوفير البيئة والمناخ التنظيمي الملائم والتوجيه السليم للأنشطة ورسم السياسات والنظم الإدارية اللازمة لتحقيق الفعالية المطلوبة. ولقد تميزت الحياة الوظيفية للفرد في الماضي القريب بالبساطة والسهولة، حيث أنها لم تتعد سوى اختياره لمجال وظيفي معين، يعد نفسه من أجله بالحصول على التعليم المناسب، ثم يعمل في منظمة معينة يرتقى في السلم الإداري من خلالها، ثم بعد ذلك ينهى خدمته عند سن المعاش.

المزايا التي تعود على المنظمة من اهتمامها بتنمية المسارات الوظيفية للأفراد؟
- أهمية تخطيط المسار الوظيفي.

- تطوير المسار الوظيفي.
- دور الفرد والمنظمة في برنامج تطوير المسارات الوظيفية.

- جودة الإدارة وإنجاز أهداف المنظمة من خلال نجاحها في إدارة المسارات الوظيفية للأفراد.

تعريف الموارد البشرية:
المقصود بالموارد البشرية هو اعتبار الأفراد في المنظمة أصلا من أصولها يمكن الاستثمار فيها وزيادة قيمتها بالنسبة للمنظمة، بذلك يصبح الأفراد موردا من موارد المنظمة.

فال مورد بشري، يمكن أن يحقق ثروة أو إيرادات من خلال استخدام مهارته ومعرفته التي بدونها يصبح الفرد عاجزا أو ذا قدرات محدودة تمنعه من إحداث التحول والتغيير، لذلك لكي يصبح الفرد موردا لا بد أن يمتلك الخبرة والمهارات والقدرات والاستعدادات اللازمة لأداء مهام متخصصة.

وعندما تستطيع المنظمة أن تحصل على موارد بشرية تتوافر لديها المعرفة والمهارة، فيمكن القول أن هذه المنظمة لديها مخزون من الموارد البشرية. وتكون المعرفة والمهارة والاتجاهات هي المكونات المهمة لهذا المخزون. ومن ثم ينبغى على المنظمة أن

القائمة بالفعل، حتى يسمح لهذه البرامج أن تدعم النمو والتطور الفردي والتنظيمي، ويجعله أداة من أدوات جودة الإدارة بمساهمته في إنجاز أهداف المنظمة مما يؤكد أهمية تقديم ورقة عمل حول هذا الموضوع تتناول النقاط التالية:
- تعريف الموارد البشرية.

- بعض المتغيرات البيئية وأثرها على تنمية الموارد البشرية.

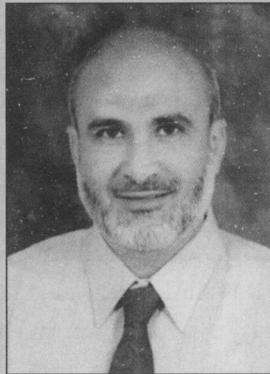
- ما المقصود بالمسار الوظيفي؟ وما المزايا التي تعود على المنظمة من اهتمامها بتنمية المسارات الوظيفية للأفراد؟
- أهمية تخطيط المسار الوظيفي.
- ما المقصود بالمسار الوظيفي؟ وما

إلا أنه في السنوات الأخيرة حدثت بعض المتغيرات البيئية والمعاصرة مثل التقدم التكنولوجي والعولمة وتنوع المهارات المطلوبة وتنوع قوى العمل وغيرها والتي أدت إلى إحداث تغير وتأثير في هذا النموذج المستقر.

فالموارد البشرية هي أول من يتأثر بتلك المتغيرات التي تحدث، ومن ثم كان لزاما على المنظمات أن تواجه هذا الأمر من خلال إجراء تعديلات على سياساتها وممارساتها، أو من خلال تبني سياسات وممارسات جديدة.

وفي هذا الإطار فقد ظهر مفهوم جديد وهو تخطيط وتنمية المسارات الوظيفية والذي لاقى اهتماما كبيرا لدى المنظمات، حيث يتم البحث الواقعي في الظروف الحالية وبيئة المسار الوظيفي الحالية والمستقبلية بهدف إعادة حالة التوازن وضمان الإنتاجية والرضا عن العمل في المستقبل.

كما أنه ليس فقط يساعد الفرد على مواجهة التغير السريع والتكيف في مجالات الأعمال المختلفة ولكنه أيضا يربط بين الأهداف الفردية والتنظيمية، ليصبح الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق الجوانب المتعلقة بالموارد البشرية. وبذلك تكون عملية تخطيط وتنمية المسارات الوظيفية ليست نشاطا مختلفا عن أنشطة الموارد البشرية، ولكن مفهوم متكامل يربط بين برامج الموارد البشرية



إعداد
عماد نور الدين بكرى
باحث بالجهاز المركزي
للتنظيم والإدارة

تحافظ على بقاء هذا المخزون لسببين:

١- وجود الأفراد الذين يمتلكون الاستعدادات، عندما تتم تنمية مهاراتهم بشكل مناسب وكاف، يمكن ضمان قدرتهم على العمل بكفاءة لتحقيق أهداف المنظمة.

٢- من خلال مهارات ومعرفة واستعدادات الأفراد، يصبح هؤلاء الأفراد في وضع يسمح لهم بتحقيق أهدافهم الشخصية والرضا الوظيفي وتحقيق الذات.

لذلك، فإن الفرد الذي يشعر بالرضا وتحقيق الذات يمكن أن يساهم بفعالية في تحقيق أهداف المنظمة، مما يؤثر على أداء الفرد، وفعالية المنظمة.

إن تنمية الموارد البشرية ليست مجرد تنمية جداول للبرامج التدريبية وإعداد الميزانيات اللازمة لها، ولكنها تعنى أكثر من هذا، فهي عملية لتحليل احتياجات الموارد البشرية من معرفة ومهارات واتجاهات مطلوبة للمنظمة، مع الأخذ في الاعتبار الظروف المتغيرة.

بعض المتغيرات البيئية وأثرها على تنمية الموارد البشرية:

١- العولمة وهي تعنى عدم وجود حواجز إقليمية أو دولية بين دول العالم المختلفة، مما يساعد على حرية التبادل التجارى والثقافى وحرية الاستيراد والتصدير مما يوجب اكتساب الأفراد العاملين ببعض المهارات اللازمة لهذا المتغير وهي:

١/١: اللغة... لأن اللغة هي أساس الاتصال وبالتالي تعد عاملاً أساسياً في نجاح الفرد في بيئة العمل الدولية.

٢/١: فهم ثقافة الآخرين... أى فهم العادات والتقاليد والقيم والقوانين السائدة لديهم.

٣/١: الاتصال وبناء الاستراتيجيات وفرق العمل... فهذه المهارات هامة لنجاح الأعمال في بيئة العمل الدولية.

٢- التنوع في مزيج القوى العاملة حيث اختلاف الأفراد العاملين في العمر أو الجنس أو التعليم بما يؤدي إلى اختلاف في مستوى المهارات والتي تتطلب مزيداً من الصقل أو التنمية:

١/٢: أما الأفراد كبار السن... فهم

يحتاجون إلى تنمية مهاراتهم لأداء نوعية جديدة من الأعمال تتناسب مع قدراتهم المتناقصة أو المختلفة.

٣- الاتجاه إلى اللامركزية وذلك لضرورة سرعة الاستجابة إلى تلبية احتياجات العملاء، بما يتطلب مشاركة الأفراد خاصة في المستويات الإدارية الأدنى، في اتخاذ القرارات، لذلك لابد من تنمية بعض المهارات مثل «مهارات التفاوض - الإدارة بالمشاركة - تمكين الأفراد وتدريبهم على ممارسة عملية اتخاذ القرارات».

٤- الاتجاه إلى التصغير مثل تقليل عدد المستويات الإدارية، تقليص حجم العمالة الزائدة عن الحاجة، إدماج بعض الوحدات أو إلغائها وذلك يتطلب تدريب الأفراد الباقين في العمل على:

١/٤: اكتساب مهارات جديدة تتطلبها الطبيعة المتغيرة للأعمال، أو الممارسات الجديدة التي طبقها المنظمة.

٢/٤: تقديم برامج التدريب التحويلي والذي يتطلبه نقل الأفراد من بعض الأقسام التي بها فائض.

٣/٤: تقديم برامج التدريب الخاصة بتخفيض حدة مقاومة ورفض الأفراد للتغيير.

٥/٤: تقديم بعض البرامج لتخفيض الصراع والضغوط النفسية التي يتعرض لها الأفراد الباقون في العمل بعد الاستغناء عن بعض زملائهم.

٥- إعادة هندسة العمليات لتحسين الإنتاجية والكفاءة والتي تتسم بالتركيز على العميل، وهيكل تنظيمي موجه بالإنتاج، وتطبيق مبدأ «الصفحة البيضاء» أى بناء المنظمة كما لو كانت غير موجودة أصلاً وتتأثر الموارد البشرية في المنظمة تأثراً كبيراً لذلك بما يتطلب:

١/٥: تقديم برامج تدريبية تفهم الأفراد معنى وسبب التغيير.

٢/٥: برامج تنمية مهارات حل الصراعات والضغوط التي يتعرض لها الفرد أثناء التغيير.

٣/٥: برامج تنمية مهارات الأفراد لتدعيم استخدام تكنولوجيا جديد أو ممارسة جيدة ناتجة عن إعادة الهندسة.

٦- تنوع المهارات المطلوبة لم تعد المهارات

الفنية هي النوعية الوحيدة للمهارات التي يجب أن يكتسبها الأفراد في مجال العمل، فقد أصبحت متطلبات الجودة العالية لإشباع حاجات العملاء هي محور اهتمام المنظمات.

ومن هنا ظهرت بعض برامج تنمية الموارد البشرية ذات الطبيعة الخاصة ومنها:

١/٦: التدريب على التعامل مع التنوع حتى يمكن تخفيض المشاكل المترتبة على تنوع مزيج القوى العاملة إلى أدنى حد ممكن بما يساعد على:

تحسين مهارات العلاقات المتداخلة - فهم الاختلافات الثقافية - تخفيض الضغوط والتوتر - تعليم الفرد الجديد قيم وأخلاقيات العمل - تحسين المهارات الفنية - مساعدة الفرد على التكيف مع الثقافة التعليمية.

٢/٦: التدريب على خدمة المستهلك أو العميل حيث أصبح إرضاء العملاء وإشباع حاجاتهم من خلال تقديم خدمة متميزة هو المحور الأساسي للمنظمات وخاصة الخدمية، ومن خلال محتوى البرامج يمكن للفرد المتدرب أن يعرف بعض المعلومات عن المنظمة وما تقدمه من خدمات ويتعلم أخلاقيات العمل فتتحسن أخلاقياته وسلوكياته عند التعامل مع العملاء.

٣/٦: التدريب على العمل الجماعي واكتساب صلاحيات اتخاذ القرارات حيث يكتسب المتدرب مهارات التحليل وحل المشكلات والمقارنة بين البدائل المحتملة.

٤/٦: برامج التعليم المستمر للأفراد مثل تنمية المهارات التعليمية لزيادة مستوى التعليم وزيادة قدرة الأفراد على مواجهة التحديات بثقة، وتقديم دروس لمحو الأمية للأفراد في المستويات الدنيا، أو لتعليم اللغة، أو لتعليم الحاسب الآلى، أو لتعليم الاتصال وحل الصراع، وحل المشاكل.

ومما سبق يتضح أن هناك بعض المتغيرات البيئية والتي تؤثر تأثيراً مباشراً على الأفراد وفي مستقبلهم الوظيفي وكذلك على المنظمات وأصبح من الضروري على كل منهم أن ينمي قدراته لإدارة وتوجيه مثل هذه التغيرات

تخطيط المسار الوظيفي كأحد أدوات جودة الإدارة وتحقيق أهداف المنظمة

البيئية لصالحهم.

وتأتى عملية تخطيط وتنمية المسارات الوظيفية كأحد الحلول التى تساعد المنظمات والأفراد على مواجهة هذه التغيرات.

■ ما المقصود بالمسار الوظيفي؟ وما المزايا التى تعود على المنظمة من اهتمامها بتنمية المسارات الوظيفية للأفراد؟ يعرف المسار الوظيفي على أنه نموذج الخبرات المرتبطة بالعمل والذي يمتد عبر حياة إنسان ما.

إذا فالمسار الوظيفي - هو خبرات عمل الفرد المتتابعة والمتراكمة عبر الزمن ويمر الأفراد بمراحل فى مجال حياتهم أو مساراتهم الوظيفية كل مرحلة من هذه المراحل تختلف من ناحية المهام أو الحاجات المهنية التى يواجهها الفرد عن المرحلة الأخرى.

كما أن الخبرات الوظيفية تتأثر بقيم واحتياجات ومشاعر الفرد، لذلك فعلى المديرين أن يتفهموا عملية تطوير المسار الوظيفي والاختلافات فى احتياجات واهتمامات العاملين فى كل مرحلة من المراحل حتى تتحقق لجهودهم الفعالية.

ويمكن للمنظمة أن تحقق بعض المزايا من خلال تقديمها لبرنامج مخطط لتنمية المسارات الوظيفية للأفراد منها:

١- التعرف على وتحديد المهارات والمواهب التى يتميز بها الأفراد، والتعرف على اهتماماتهم الوظيفية بما يسمح بوضع الفرد المناسب مع العمل المناسب

لمهاراته.

٢- مساعدة الأفراد على إدراك اهتمام المنظمة واحترامها لقدراتهم المميزة وتشجيعها لاستخدام هذه القدرات استخداماً أمثل فى تنمية الفرد.

٣- تمكين الأفراد من التنمية المستمرة. وعموماً فإن تنمية المسار الوظيفي، يدعم ويقوى إدراك اختلاف الأفراد فى مواهبهم ودافعيتهم داخل العمل. فما يحفز الفرد فى العمل قد يختلف عما يحفز ويدفع فرداً آخر للعمل. فمثلاً قد يكون الأمان الوظيفي حافزاً لفرد معين بينما تكون الخبرات الجديدة المكتسبة حافزاً لفرد آخر.

وبذلك يمكن تشخيص الحاجات والطاقت المميزة للفرد، بما يسهل على المنظمة اكتشاف وتوجيه الفرد بطرق تشبع حاجاته وفى نفس الوقت تقابل الاحتياجات التنظيمية بكفاءة من خلال تحقيق التوافق بين المؤهلات الفردية مع متطلبات الوظائف المختلفة.

وفيما يلى عرض لأهمية تخطيط المسار الوظيفي وكيف يتم تطويره ودور الفرد والمنظمة فى برنامج تطوير المسارات الوظيفية وكيف يمكن الحكم على جودة الإدارة وانجاز أهداف المنظمة من خلال نجاحها فى إدارة المسارات الوظيفية للأفراد.

■ أهمية تخطيط المسار الوظيفي إن وجود برنامج طويل الأجل لتخطيط وتطوير المسارات الوظيفية للعاملين، يساعد فى تحقيق الفعالية التنظيمية فى إدارة الموارد البشرية من خلال:

١- ضمان توفير الكفاءات المميزة مستقبلاً.. حيث تتم مساعدة العاملين فى صياغة وتشكيل احتياجاتهم وأهدافهم وطموحاتهم الشخصية حول الأهداف التنظيمية مما يزيد من احتمالات توافر الكفاءات المناسبة لمواجهة الاحتياجات المتغيرة من متطلبات العمالة بالنسبة للمنظومة.

٢- تحسين قدرة المنظمة فى جذب والحفاظ على العمالة المؤهلة.. فتوافر خطط برامج التنمية وتطوير المسار

الوظيفي يحقق طموحات العاملين الوظيفية ويساعد على تنمية ولائهم وانتمائهم للمنظمة.

٣- الحد من احباطات العاملين.. فوجود خطط وبرامج للمسار الوظيفي تؤدي إلى بناء توقعات حقيقية وتطلعات مقبولة للعاملين.

٤- تحسين سمعة المنظمة.. إذا أدرك العاملون أن منظماتهم تعتنى بمستقبلهم الوظيفي، فإنهم سوف يكونون أداة جيدة للترويج عن المنظمة فى كافة المجتمعات التى قد يتواجدون فيها.

٥- تجنب التقادم المهارى.. فالتغيرات التكنولوجية السريعة تساهم فى إحداث نوع من التقادم لمهارات الأفراد فى بعض الوظائف، وتساعد برامج التطوير الوظيفي فى اكساب الأفراد المهارات الجديدة التى تتناسب مع هذه المتغيرات.

■ تطوير المسار الوظيفي :

يعنى تطوير المسار الوظيفي من وجهة نظر الفرد تخطيط المسار الوظيفي وتنفيذ الخطط المتعلقة له من خلال الطرق المختلفة للتعلم والتدريب وكذا خبرات العمل.

أما من وجهة نظر التنظيم فإنه يعنى توجيه الأفراد إلى المكان المناسب وتحريكهم والعمل على تنميتهم من خلال تقييم الأداء وأنشطة التدريب المخططة والمهام الوظيفية المحددة.

كما تقوم الإدارة بتقديم النصح والمشورة للأفراد فيما يتعلق بالوظائف الملائمة لهم، والتوفيق بين الخطط الشخصية للفرد فيما يتعلق بمساره الوظيفي وبين حاجات المنظمة، وتنفيذ البرامج التى تعمل على تكامل الأهداف المشتركة للفرد والتنظيم.

وتنطوى عملية تطوير المسار الوظيفي على بعدين أساسيين:

الأول: تخطيط المسار الوظيفي.. وهو ما يقوم به الفرد لتخطيط حياة العمل الخاصة به مثل تقييم قدراته واهتماماته والبحث عن فرص التوظيف ووضع الأهداف الوظيفية والخطط المختلفة وتنفيذها.

الثاني: إدارة المسار الوظيفي.. وهى تتعلق بالخطط والأنشطة التى تضعها

المنظمة للتوفيق بين الخطط الشخصية للفرد فيما يتعلق بمساره الوظيفي وحاجات المنظمة وتنفيذ البرامج التي تعمل على تكامل الأهداف المشتركة للفرد والمنظمة.

أولاً: تخطيط المسار الوظيفي والتي تمر بخمس خطوات رئيسية:

١- تقييم الذات... وهو أن يتعرف الفرد على ذاته من خلال عدة تساؤلات، أى نوع من الأفراد هو؟ ما مهاراته التي يملكها؟ ما قيمه واهتماماته؟ ماذا يحب؟ ماذا يكره؟ ما نقاط قوته؟ ما حدوده؟...إلخ.

٢- تحديد الفرص الوظيفية... من خلال دراسة الظروف الاقتصادية والسياسة العامة باعتبارها العوامل التي تؤثر على توافر فرص التوظيف المستقبلية، ومن خلال المعلومات التي توفرها إدارات الأفراد بالمنظمات عن الوظائف من حيث مستوى الأجر والإدارة التابعة لها وموقعها والمواصفات المطلوبة لكل وظيفة والوظائف الشاغرة.

٣- وضع الأهداف... بعد ذلك يمكن للفرد تحديد أهدافه الوظيفية «قصيرة الأجل وطويلة الأجل» ويجب أن تتلاءم الأهداف مع قدراته وتتوافق مع تصوره الشخصي.

٤- إعداد الخطط... وهى تشمل الخطوات التي يسلكها الفرد وصولاً إلى أهدافه المرجوة ويجب عليه استشارة المسؤولين عنه لمساعدته فى تحديد الإجراءات المناسبة لتحقيق أهدافه الوظيفية، كما يجب عليه أن يبدأ بالتخطيط للخبرات التي يمكن أن يكتسبها فى الأجل القصير أثناء العمل والأنشطة التدريبية المفيدة خارج العمل، ثم بعد ذلك يخطط لمشروعاته طويلة الأجل.

٥- تنفيذ الخطط... وهنا يلزم أن يتسم التنظيم بالناخ التدعيمى، وتشجيع المديرين فى كل المستويات الإدارية لمساعدة مرؤوسيه فى تطوير مساراتهم الوظيفية. ومن الإجراءات اللازمة التي يمكن اتخاذها لتنفيذ الخطط: التنقلات الوظيفية المؤقتة وشغل مكان المدير أثناء إجازته وبرامج التدريب أثناء العمل.

ثانياً: إدارة المسار الوظيفي والتي تشمل العناصر الآتية:

١- التكامل مع خطط الموارد البشرية... يعتبر تخطيط الموارد البشرية نقطة البداية لإدارة المسار الوظيفي باعتباره الأساس لوضع معظم برامج الأفراد فى المنظمة، حيث يتم تحديد حجم العمالة الحالية كما وكيفا والاحتياجات المتوقعة فى المستقبل.

وفى المرحلة التنفيذية يتم تغيير الأفراد وتدريبهم وتقييمهم ونقلهم وترقيتهم وتوجيههم.

٢- تصميم المسارات الوظيفية... حيث يتم جمع التوصيفات عن كل الوظائف بالمنظمة، وتصميم المسارات الوظيفية بحيث تتضمن كل وظيفة تالية فى المسار مهارة جديدة لم تكن موجودة من قبل فى الوظيفة السابقة، ولذلك فإنه عندما ينقل الفرد من وظيفة إلى وظيفة أخرى تالية فى نفس المسار الوظيفي فإنه يحتاج لاكتساب المهارات الجديدة فقط اللازمة لهذه الوظيفة.

٣- نشر المعلومات عن المسار الوظيفي... حيث يتم إعداد كتيب وصفى يحتوى على فرص التوظيف والمسارات المتاحة بالمنظمة لجميع الأفراد.

٤- نشر المعلومات عن الوظائف الشاغرة... يجب الإعلان عن كل الفرص الوظيفية وأن يتضمن الإعلان موجزاً عن الواجبات الوظيفية وكذا المواصفات المطلوبة لشغلها وأجر الوظيفة وموقعها التنظيمي.

٥- تقييم أداء العاملين... يساهم تقييم الأداء بدرجة كبيرة فى توفير المعلومات الجيدة لتطوير المسار الوظيفي.

٦- تقديم المشورة فى مجال تطوير المسار الوظيفي... عن طريق:

١/٦: المدير من خلال المقابلة مع المرؤوس لمناقشة تقرير الأداء وتبادل وجهات النظر حول فرص تطوير المسار الوظيفي مثل فرص التدريب وحمل مسئوليات جديدة.

٢/٦: إدارة الأفراد حيث تتوافر رؤية موسعة عن الفرص الوظيفية، وتعريف العاملين بالأساليب الممكنة والمتاحة للتدريب والتطوير.

٣/٦: حلقات دراسية حرة متعلقة بتطوير المسار الوظيفي.. حيث يمر المشاركون بسلسلة من التدريبات تساعدهم فى تخطيط مسارهم الوظيفي. ٧- دور الخبرة العملية فى التطوير «اكتساب الفرد خبرات جديدة»... عن طريق مجموعة من الخبرات المخططة تساعد على التعليم واكتساب المعرفة والمهارات الملائمة. ومن أمثال التدريبات المخططة: التعيينات المؤقتة - الترقية - النقل الجانبي المؤقت وذلك لتعليم مهارات معينة.

٨- دور المدير فى تطوير المسارات الوظيفية... يكون من خلال تطوير مهارات العاملين لديه وتنميتهم وتقديمهم وعدم التحكم فى منعهم من الترقى.

٩- مراعاة ظروف العاملين... يجب مراعاة ظروف العاملين عند وضع برامج تطوير المسار الوظيفي، فلا يرقى موظف مثلاً وينقل بعيداً عن مكان عائلته مما قد يسبب ضغوطاً أسرية.

■ دور الفرد والمنظمة فى برامج تطوير المسارات الوظيفية... مما سبق يتضح أن دور الفرد فى برنامج تطوير المسارات الوظيفية هو تحديد مستويات المعرفة والمهارات والقدرات والاهتمامات ونوعيات القيم، ومحاولة البحث عن المعلومات عن فرص التقدم الوظيفي وتحديد أهدافه المستقبلية.

أما المنظمة فهى مسئولة عن توفير الدعم لجهود الأفراد فى تقييم قدراتهم والالتحاق ببرامج التدريب أو التطوير الوظيفي، ويتوقف نجاح برامج المسارات الوظيفية على مدى الدعم والتأييد الذى تظهره إدارة المنظمة.

كما أن أفضل فرص تحقيق أهداف المسارات الوظيفية تتولد عندما تمتزج مبادرات الأفراد مع اتجاهات النمو أو التطوير فى المنظمة.

كما يجب عند تصميم وتنفيذ نظام التطوير الوظيفي أو المهني أن يعكس أهداف وثقافة المنظمة وفلسفة إدارة الموارد البشرية بشأن كيفية تحقيقها حيث يمكن تزويد العاملين بمجموعة واضحة من التوقعات والتوجيهات لتطوير وظائفهم، وبذلك يمكن المزج بين الأهداف الفردية،

تخطيط المسار الوظيفي كأحد أدوات جودة الإدارة وتحقيق أهداف المنظمة

والتنظيمية أو بمعنى آخر الربط بين الاحتياجات التنظيمية والاحتياجات الفردية بالطريقة التي تساهم في تحقيق رضا العاملين وتحقيق الأهداف الإستراتيجية للمنظمة في ذات الوقت. ■ جودة الإدارة وإنجاز أهداف المنظمة من خلال نجاحها في إدارة المسارات الوظيفية للأفراد... يمكن الحكم على جودة الإدارة وإنجاز أهداف المنظمة من خلال مدى قدرة المنظمة على إدارة مواردها البشرية بفعالية والتي تتوقف على قدرتها على فهم الحاجات الوظيفية للفرد ومساعدته على إدارة مساره الوظيفي بفاعلية، وذلك يتطلب أن تكون المنظمة:

١- مهتمة باختيار مواردها البشرية... حيث يجب اختيار أفضل فرد في العمل، والذي تكون هناك احتمالات أكبر لإسهامه في المنظمة، وهذا يتطلب أن تفهم المنظمة لنعوية المهن أو للمسارات الوظيفية التي تقدمها والقيم المهنية التي تتوافق مع أهدافها وتوقعاتها.

٢- تنمية واستخدام مواردها البشرية... حيث يجب أن تساعد المنظمة أفرادها على تخطيط وإدارة مساراتهم الوظيفية وتدرس تخطيط المسار الوظيفي وأنظمة تقييم الأداء التدعيمية والاستشارات المهنية أو الوظيفية.

٣- إدارة الرسوب أو الجمود الوظيفي... حيث يتم تصنيف المستقبل الوظيفي الإداري للعاملين إلى: (أ) حديثي التعيين... وهم الأفراد ذوي

الاحتمالات العالية للترقى والتقدم الوظيفي.

(ب) المتميزون... وهم الأفراد الذين يؤدون أعمالاً متميزة، ويحققون مستويات عالية من الأداء، ولديهم استعدادات واحتمالات عالية للاستمرار في هذا التقدم والنمو، وهؤلاء هم الأفراد سريعى الخطى في مسارهم الوظيفي.

(ج) المستوطنون في العمل... وهم الأفراد الذين يكون مستوى أدائهم مرضياً، ولكن فرصهم للترقى قليلة أو محدودة، وهم يمثلون الغالبية العظمى في المنظمات.

(د) عديمى الفائدة للمنظمة... وهم الأفراد الذين يكون أدائهم غير مرضى، وليس لديهم فرص للترقى في المنظمة.

وذلك يتطلب من المنظمة :

١- محاولة منع حدوث مشكلة الجمود الوظيفي.

٢- تحسين المتابعة والإشراف للاكتشاف المبكر للمشكلة عند ظهورها.

٣- علاج المشكلة بمجرد ظهورها حيث يتم مساعدة الأفراد الجامدين «المستوطنون في العمل» على التكيف وإفهامهم أنهم غير فاشلين حيث توجد طرق فرعية أو بديلة أخرى متاحة أمامهم للنمو والتطور الشخصى.

وبالنسبة للأفراد عديمى الفائدة يتم إعادة تأهيلهم عن طريق:

١/٣: إشراكهم في ندوات لمناقشة طرق حل حديثة لبعض المشاكل أو تكليفهم بمهام مميزة بما يشعرون بالتقدير من الآخرين.

٢/٣: مناقشته في الوظيفة التي يقوم بها والربط بين أدائه في وظيفته والأهداف الكلية للمنظمة لما يحقق له الرضا عن وظيفته الحالية.

٣/٣: استخدام برامج التنمية الذاتية والتطوير الواقعية التي تساعد على أن يكون في أفضل مستوى في وظيفته الحالية.

٤/٣: عدم إهمال هذه الفئة من الأفراد حيث أن ذلك يؤدي إلى تفاقم

وزيادة حدة المشكلة.

٤- تركيز المنظمة على توفير فرص مهنية مستقبلية عادلة ومتكافئة وتنمية أساليب عادلة للتقييم... حيث يتم تقييم الأفراد المرشحين للترقية على أساس كفاءتهم ومهاراتهم وقدراتهم واستعداداتهم وليس على أساس معايير غير موضوعية مثل العمر والجنس أو النوع أو العنصر أو الديانة.

٥- الاهتمام بالمشاكل والمسئوليات الأسرية للفرد... ففشل المنظمة في مساندة الفرد في إيجاد حلول للمشاكل التي تعوق تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، قد يجعلها تفقد أفضل عناصرها البشرية.

لذلك يفضل تقديم فرص العمل نصف الوقت ودار لرعاية أطفال العاملين وذلك كمحاولة للإبقاء على الأفراد الأكفاء الذين لديهم صراعات بين العمل والأسرة.

إن فهم متطلبات العمل والأسرة التي تواجه الفرد في المراحل المختلفة لمساره الوظيفي يتطلب من المنظمة جذب، ودفع وتحفيز والإبقاء على القوى العاملة الفعالة.

المراجع المستخدمة:

١- الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة - سياسة الترقى في الوظيفة العامة ١٩٩١.

٢- مركز البحوث والدراسات التجارية - كلية التجارة - جامعة القاهرة، نظم إعداد وتهيئة القيادات الإدارية بالتطبيق على الجهاز الإدارى للدولة في مصر، يونيو ٢٠٠٠.

٣- أ.د. جمال الدين محمد المرسى، الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية، المدخل لتحقيق ميزة تنافسية لمنظمة القرن الحادى والعشرين، «الدار الجامعية ٢٠٠٣».

٤- بارى كشواى، إدارة الموارد البشرية، «دار الفاروق للنشر والتوزيع ٢٠٠٣».

٥- د. رابية حسن، مدخل استراتيجى لتخطيط وتنمية الموارد البشرية، «دار الجامعية ٢٠٠٥».